



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجمهورية الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-10



التوقيعات أسقطت عدة قوائم

انقضت الخميس الماضي فترة إيداع ملفات المترشحين للانتخابات البلدية والولائية المزمع تنظيمها في 27 نوفمبر الماضي، في حين حرمت العشرات من البلديات من إيداع ملفات الترشخ بحجة غياب مترشحين أو عجز القوائم عنْ جمع التوقيعات.

وحسب المعلومات الأولية السربة من السلطة المستقلة لتنظيم الأنتخابات، فإن العديد من البلديات لم تودع ملفات الترشح، سواء بسبب غياب مرشحين أوعجز القوائم عن جمع الأستمارات، ما يجعل العيد من البلديات عاجزة عن خوض غمار الحليات، الافي حال تدخل الجهات المعنية لإيجاد الحلول اللازمة لهذه الحالات، أو وضع فتوى في ذات الشأن. ويرى مراقبون أن السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات ستتخذ إجراءات استعجالية في الساعات القليلة المقبلة، من أجل السماح للأحزاب السياسية بالمشاركة في



وجود قوائم ترشح بالبلديات البلديات التي عجزت عن التي عجزت عن إيداع ملفات التعاطي مع قانون الانتخابات، او التي فشلت في الترشع، تطرح علامات إيجاد مترشعين أو جمع استفهام، حول كيفية تسيير التوقيعات. وفي حال عدم المجلس البلدي في العهدة إيجاد مترشحين أوجمع

للمجلس الحالي، أم أنها ستسير مباشرة من طرف رئيس الدائرة أو الأمين العام. وكانت البلديات في السابق قد صادفت العديد من حالات الجمود بالمجالس البلدية، بسبب خلافات بين المنتخبين. وفي المقابل، تمكنت الأحزاب السياسية في أغلب بلديات الوطن، من إيداع لفات الترشح، حيث بس الأحزاب التقليدية سيطرتها على جل البلديات، في حين اكتفت بعض الأحزاب الصغيرة بايداع ملفات بالبعض منها نظرا لعجزها عن جمع التوقيعات.

المقبلة، إن كان سيؤول الأمر

وسيم بن سعي



سلطة الانتخابات تدقق في ملفات المترشحين

إسقاط فوري للمتورّطين في المعليات في الفساد من قوائم المحليات



تخضع ملفات المترسحين للانتخابات المعلية القادمة لدراسة مدققة من طرف اللجان التنفيذية للسلطة الوطنية الستقلة للانتخابات، قصد التعقيق من مطابقتها للشروط القانونية، وعدم ضلوع المترشحين في قضايا فساد، أو الخضوع لعقوبات سالبة للحرية.

تعكف المندوبيات التنفيذية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على المستوى الولائي على دراسة ملفات المترشحين للانتخابات المحلية المقبلة، التي تم وضعها تحت مجهر الرقابة للتأكد من استفائها للشروط القانونية، لا يما ما تعلق بنظافة اليد وعدم علاقة المترشحين بالمال الفاسد، أو خضوعهم للمتابعة القضائية بب ارتكابهم لأفعال يجرمها القانون.وتستعين المندوبيات التنفيذية بشهادة السوابق العدلية في «غربلة» ملفات الترشح، بعدأن تقوم باستخراجها عبر الأرضية الرقمية التابعة لوزارة العدل، عوجب ترخيص يس ألية لاستكمال ملفات المترشحين، وتعد هذه الوثيقة عنصرا أساسيا

خلال إدراج المادتين إلى إنجاح العملية الانتخابية، وتشجيع الناخبين على الإدلاء بأصواتهم. وأفاد في هذا الشأن عضو السلطة الوطنية عبد الوهاب بن جلول في المندوبيات التنفيذية في دراسة الملفات الخاصة بالمترشعين فور استلامها، وتتمثل أول خطوة يقوم المها أعضاء السلطة، في التأكد من استيفاء الملف للشروط القانونية من حيث الشكل، ليتم بعد ذلك دراسته من حيث المحتوى بطريقة ومعمقة، وبالتنسيق مع مصالح الأمن.

ويتم الرد في غضون ثمانية أيام كأقصى تقدير على طلبات الترشع، في حال ما إذا تم الوقوف على معطيات تشكك أو تطعن في نزاهة ونظافة الراغبين في المساركة في السباق الانتخابي، في حين يكن للمترشعين الذين أوعوا ملفاتهم ولم يتلقوا أي جواب من المندوبيات الولائية خلال مدة ثمانية أيام، الشروع في التحضير للحملة الانتخابية التي التحضير للحملة الانتخابية التي المتعلق يوم 2 نوفمبر القادم، لأن عدم تلقي أي رد معناه القبول التلقائي لملف الترشع.

في ملف الترشح، ويتوقف عليها قرار السلطة الوطنية بخصوص إمكانية الترشح بالنسبة للراغبين في الانضمام إلى تركيبة المجالس المحلية المقبلة، بناء على ما تتضمنه من معطيات موثوقة.

كما تستعين المندوبيات التنفيذية للسلطة الوطنية للانتخابات بنتائج التحقيقات الأمنية خلال من المساركة في الانتخابات في مداولاتها، ويتم حرمان المترشحين حال ما إذا ثبتت متابعتهم قضائيا بسبب قضايا فساد، أو التهرب الضريبي، ويتم الرد على من كانت بالرفض، مع منحهم حق الطعن بالرفض، مع منحهم حق الطعن

وكانت الأحزاب السياسية وكانت الأحزاب السياسية المساركة في الانتخابات المحلية المقبل حددت شروط الترشح لهذه الاستحقاقات، وأصرت هياكلها للحلية باستبعاد من تحوم حولهم شبهة الفساد، تطبيقا لما ورد في المادة 184 من قانون الانتخابات التي تقابلها المادة 200 بالنسبة لشروط الترشيع للشنخابات التشريعية، ويهدف المشرع من المشرعية،

وتهدف السلطة الوطنية من خلال تشديد إجراءات التحقيق في ملفات المترشحين إلى تطهير قوائم تحوم حولها شبهات الفساء ومن تورطوا بالفعل في قضايا أمام العدالة، سيما ما تعلق بالمنتخبين من قبل المواطنين، وذلك بهدف إعادة الثقة في العملية الانتخابية ولبناء المؤسسات المحلية التجديد ولبناء المؤسسات المحلية التي تعنى مباشرة بالقضايا اليومية للمواطن، من تنمية وتحسين للطروف المعيشية.

وقامت السلطة الوطنية عبر مندوبياتها التنفيذية بإسقاط عديد ملفات الترشيخ خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة، بعد أن تأكد تورط أصحابها في المال الفاسد، ورغم أن قراراتها كانت محل امتعاض من قبل بعض التشكيلات السياسية، إلا أنها حرصت على تطبيق القانون من أجل الخروج بقوائم تلبي تطلعات جديدة تستمد قوتها من الشرعية الانتخابية.

لطيفة بلحاج



أعلن عن خلية لتابعة وسائل الإعلام.. شرفي:

"السلطة المستقلة" ستضمن المساواة بين متر شُحي المحليات

شدد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرق، على ضرورة "المراقبة الدقيقة لنشاطات الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر القادم لتجنب التأثير على مصداقية ونزاهة العملية الانتخابية وتفادي التشجيع المباشر وغير المباشر لفائدة مرشع على حساب آخر".

وتطرق شرق، أمس، في مداخلة خلال لقاء وطني لمديري الإذاعات الوطنية والجهوية تحت شعار "ضوابط أداء وسائل الإعلام في مرافقة الاستحقاقات الانتخابية، الانتخابات المعلية القادمة والأطر القانونية الاستعدادات للانتخابات المعلية القادمة والأطر القانونية في الأخلية التي تضبط عمل وسائل الإعلام الوطنية في مرافقة مختلف مراحل هذا الاستخقاق الانتخابي العام، مرزا "واجب الذاعة في تنمية الوعي الديمقراطي والمساواة بين المرشعين الذين يحملون مشروعا يتكفل بالمصلحة العامة العا

ويعد أن أشار إلى أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

تعمل على "تمكين المواطن من الاختيار الحر والنزيه بفية الوصول الى نتائج شفافة"، شدد شرفي على "ضرورة ضمان المساواة بين المتنافسين"، لأنها - على حد قوله - معور أساس، في العملية الانتخارية".

أساسي في العملية الانتخابية".
وبعد أن ذكر بأن السلطة بادرت بميثاق أخلاقيات العملة
الانتخابية خلال رئاسيات 2019 وتشريعيات 2011، أعلن شرق
أنها "ستحرص على وضع خلية لمتابعة علاقتها بوسائل
الإعلام لتسهيل عمل هذه الأخيرة ومنحها المعلومة المتعلقة
بسير العملية الانتخابية".

وبالمناسبة، أكد شرق أن "دولة المؤسسات هي العصن المنيع للحفاظ على السيادة الوطنية وتعزيز الوحدة ، مبرزا بهذا الخصوص أنه "منذ انتخاب رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، ونواب المجلس الشعبي الوطني في انتخابات شفافة وديمقراطية أصبح صوت الجزائر عاليا، لأن مؤسساتها ديمقراطية وهو مكسب يجب أن ندعمه بالسهر على بجاح المحليات القادمة".

يغيب عن معاقل تاريخية اكتسحها مرارا في الحليات

أخطاء الاستمارات تطمس الأفلان من خارطة 200 بلدية (

رغم تمكن حزب جبهة التحرير الوطني من التواجد في المحليات المقبلة في أكثر من 55 ولاية على المستوى الوطني، إلا انه غاب هذه المرة عن البلديات التي تعوّد على اكتساحها في الماضي، والتي تشكل أحد معاقل الأفلان التاريخية، في وقت برر الحزب العتيد هذا الفياب بالأخطاء المسجلة في ملفات المترشحين، وتأخر السلطة المستقلة في إصدار استمارات الاكتتاب.

أسماء بهلولي

شكل غياب الأفلان في البلديات التي تصنف بين قوسين بالتاريخية بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني ضربة موجعة للأخير، والذي يعول على المحليات المقبلة لاكتساح المجالس البلدية والولائية.

وحسب مصادر "الشروق"، فقد تلقى حزب جبهة التحرير الوطني "صدمة" في ولاية الجلفة التي سبق وأن حقق فيها نتائج مبهرة في التشريعيات الماضية، بعد أن غاب ذاتها، والأمر نفسه بالنسبة لولاية تلمسان، أين غابت قوائم الحزب بالمقابل، كشفت ذات المصادر بالمقابل، كشفت ذات المصادر يتمكن من التواجد في 14 بلدية بومرداس التي سجل فيها الحزب غيابا في 10 بلديات، بلدية بومرداس التي سجل فيها الحزب غيابا في 10 بلديات، وكذلك الأمر بالنسبة لولاية المدين المدينة، حيث تشير التقارير وكذلك الأمر بالنسبة لولاية المدينة، حيث تشير التقارير العلية المدينة مديث تشير التقارير العلية المدينة ال



النهائية أنَّ الحزب العتيد غاب عن 10 بلديات في الولاية، من بينها قصر البخاري التي تعتبر معقلا من معاقله.

وغير بعيد عن الولايات وغير بعيد عن الولايات الوسطى، فقد غاب الأفلان عن الولايات الشرقية، على غرار قسنطينة، والأمر نفسه بالنسبة لولاية تيزي وزو، أين أودع الأفلان قائمة واحدة في بلدية من أصل 67 بلدية، تضاف إليها الولايات

في الاستمارات، وعدم استيفاء النصاب القانوني لاستمارات الاكتتاب، إذ تم رفض الكثير منها بهذا السبب. وأشار تيمامري أن العديد من التوقيعات تم إلغاؤها بسبب ازدواجية التوقيع، وكذا عدم وجود اسم الموقع رغم امتلاكه لبطاقة

الغربية، على غرار سعيدة

ومستغانم، والتي لم يودع فيها

الحزب أية قائمة في ثلاث بلديات.

الأفلان ورغم الأرقام المسجلة في

بعض بلديات الوطن، غير أنه تمكن

من التواجد في أكثر من 55 ولاية

من ولايات الوطن في ظل الشروط

الصارمة التي فرضتها السلطة

وفي هذا الإطار، يؤكد عضو

الوطنية المستقلة للانتخابات.

وحسب قيادة الحزب، فإن

واستركيما مرين المعدية من التوقيعات تم إلغاؤها بسبب ازدواجية التوقيع، وكذا عدم وجود المقرص الدي يقدم من طرف الفائمة بحجة أن هذا الأخير القائمة بحجة أن هذا الأخير ممكن تسليم المحاضر، وهوما وقع ولاية الجلفة، يضيف المتال، في ولاية الجلفة، يضيف أن العديد من مندوبيات أضافة إلى انتفاء الأجال القانونية، السلطة الوطنية المستقلة حيث أن العديد من مندوبيات للانتخابات أغلقت أبوابها في وجه الأحزاب التي تأخرت في تسليم الأستمارات.

المكتب السياسي، سيد أحمد

تيمامري، في تصريح لـ«الشروق" أن سبب غياب الجبهة في عدة

بلديات لا تتحمله فيادة الحزب،

وإنما هو راجع للأخطاء المسجلة



لأول مرة تسقط أوراقه في تاريخ الحسزب الأفالان يفشل في دخول المحلاات بقسنطسنة

• في سابقة هي الأولى من نوعها منذ الاستقلال سيغيب حزب جبهة التحرير الوطني عن الانتخابات الحلية ببلدية الوصيي من المسلمة القائمة قسنطينة ، بعد إقرار رفض القائمة التمام التحقيقات المسلمة ال للاستمارات المقدمة من الحزب أنها غير مطابقة، وهو ما اعتبره المناضلون والمترشحون للمجلس البلدي لقسنطينة حيانة كبيرة داخل السحب وجب فتح تحقيق فيها. خرج العديد من مناضلي جبهة التحرير الوطني والمترشحين لبلدية قسنطينة في وقفة احتجاجية مس، أمام مقر الحافظة، للتنديد بما اعتبروه خيانة داخلية الغرض منها قصاء الحزب وخدمة لمصالح خاصة ضيقة لبعض الإطارات، حيث قال المناضلون إنه بعد تقديم الملف لمندوبية السلطة الوطنية لمراقبة الانتخابات تفاجأوا برفض أكثر من 1400 استمارة، حيث عللت السلطة قرار رفضها كون الأشخاص الموقعين 90 في المائة منهم وقعوا أيضًا لصالح التجمع الوطني الديمقراطي، ما جعل عدد الاستمارات المقبولة لا يتعدى 900 استمارة، وعليه لم يصل الحزب للحد الأدنى المطلوب. ما الحادثة أثارت الكثير من التساؤلات، حيث قالت منتخبة حالية ومترشحة عن الأفالان، إنه إذا كانت هناك 1400 استمارة غير مستوفاة للشروط وغير قانونية كان لزاما أيضا أن يرفض نفس العدد من الاستمارات في قائمة المجلس الشعبي الولائي، على اعتبار أن من يوقع استمارة المجلس الشعبي البلدي يوقع معها استمارة المجلس الشعبي الولائي، وهو ما لم يحدث، إذ تم قبول قائمة المجلس الشعبي الولائي بصفة عادية دون ظهور لهذا الفارق في الاستمارات الملغاة. وعليه اعتبز المناضلون والمترشحون ما حدث لقائمة الأفالان خيانة كبرى تعرض لها الحزب من إطارات داخلية لأغراض خاصة، وخدمة لأجندات أخرى، وجب فتح تحقيق معمق لمعرفة كيف أسقطت 1400 استمارة، وإسقاط الحزب معها في الحليات الأول مرة في تاريخ الحزب العتيد.

أحزاب عريقة عجزت عن تغطية الدوائر الانتخابية

قانون الانتخابات في قفص الاتهام

قانون الانتخابات صاغته جهات مغيبة عن الواقع السياسي

لم تستطع الأحزاب السياسية بما فيها تلك التي توصف بالكبيرة تغطية كل الدوائر الانتخابية في الانتخابات الحلية والمتهم الأول قانون الانتخابات وتعقيداته.

ف. جمال

رغم التحسينات التي أدخلت على قانون الانتخابات عبر الأمرية الرئاسية الصادرة في أُوت الماضي والتي تضمنت خيفض عدد الاستمارات المطلوبة في الترشح للدوائر الانتخابية التي يقل عدد سكانها عن 20 ألفّ نسمة ومنح إعفاءات في مجال تطبيق شرط المناصفة للنساء، وجدت أغلب الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المشاركة صعوبات في تغطية كل البلديات بقوائم خاصة بها. وتفيد تقارير ومعلومات صادرة عن مقرات أحزاب سياسية بأن أحزابا مثل جبهة التحرير الوطني مثلا ستكون غائبة لأول مرة منذ انتخابات 1967، عن مناطق بما فيها عواصم مدن كبرى.

وأورد معارضون للقيادة الحالية أن الحزب لن يشارك على الأرجح في المنافسة على المجلس الشعبي الولائر لوهران و14 بلدية منها البلدية المركز، وعن 26 بلدية في ولاية الجلفة التي حصل فيهاً الحزب للذكر على 13 مقعدا (كل المقاعد)، في مفارقة سياسية غريبة. وغابت الأفالان أيضا عن المنافسة في بلدية مركز مدينة تلمسان وعنابة وتيبازة وخنشلة ومدن شرشال وقصر البخاري والبوني، وفي 10 بلديات في بومرداس. وأرجع السبب في مأزق الأفالان إلى العجز في



المشرع في قانون الانتخابات

وخصوصا شرط اكتتاب

التوقيعات والذى لم يأخذ

بنتائج الانتخابات التشريعية،

زيادة عن قيد المناصفة

للشباب والذى أقصى الفئات

العمرية لما فوق أربعين سنة،

وهى فئة أكثر نضجا وخبرة

من الناحية السياسية والأكثر

قابلية لخوض غمار السياسة

وفي ظل معطى أن الفئة

العمرية الأصغر عن 40 عاما

والجامعيين، تفتقد لشرط

أساسي وهو الخدمة الوطنية

أو وثيقة الإعفاء منها، فيما

تعففت فئة الشباب الجامعي

التي حصلت على رفقة النساء

على تمييز إيجابي في الترشح،

من خوض سباق الأنتخابات

المحلية. وتسود قناعة للطبقة

السياسية بما فيها قوى في

الموالاة، بأن الذين وضعوا

قانون الانتخابات في غرف

مظلمة منظرون لا علاقة لهم

بالواقع السياسي الجزائري

جمع الاستمارات وهروب متصدري قوائم بالملفات احتجاجا على خيارات المكتب السياس الترشيحات وأخطآء المشرفين.

وتدخلت السلطة الوطنية المستقلة لإنقاذ الموقف من خلال منح رخص للأحزاب السياسية والقوائم الحرة لإكمال الملفات الناقصة في فترة دراسة ملفات الترشيخً استجابة للطلبات الواردة بهذا الخصوص من ذوي الشأن أي أصحاب القوائم متجاوزة الأحكام القانونية والدستوري ذات الصلة. ويعنى الاستثناء الذي وضعته السلطة الملفات فقط وليس استمارات الترشح وفق ما جاء في تعليمة جديدة

وحمل متابعون للشأن السياسي السبب الرئيس في هـذا الإشكال إلى "الشروط المستحيلة" التي وضعها

وتعقيداته، فرئيس لجنة الخبراء، الخبير في قانون البحار والذي يشتغل في مجال التحكيم الدولي، بعيد عن الشأن المحلي والشيء نفسه ينسحب على نخبة "الكفاءات الجامعية" التي رافقته والتي يرجح أنه لم يسبق لأي منها خوض الانتخابات باستثناء انتخابات لجنة الخدمات في الحامعة أو المجلس العلمي والنتيجة إقرار قانون إقصائي حرم الجزائر من كفاءات وأنجب برلمان شهادات، غير قادر بعد حوالي ستة أشهر أن يترك بصمته على الخريطة السياسية منتظرا الإيعاز لبدء

ويعزو فاعلون سياسيون أيضا قلة القوائم الانتخابية إلي نتائج التشريعيات الأخيرة، استفحال ظاهرة العزوف عن الترشح بسبب التوجس من نتائج التحقيقات الأمنية والتي تسببت في حرمان المئات من خوض الانتخابات التشريعية السابقة. وباءت محاولات الأحزاب السياسية للحصول على ضبط التقارير الأمنية (عبر بوابة القضاء) بالفشل، وسط شكوك بكونها ترجمة دفينة للجهاز البيروقراطي في الاحتفاظ بحقه في الرقابة القبلية وتحديد من يحق له خوض العملية الانتخابية رغم التجاوزات المسجلة في صياغة التقارير والطابع الشخصي لعدد منها. ف.ج



سلبية السلطة تجاه نداءاتها أخلطت أوراق المحليات الأحسراب في منازق (

● وجدت أحزاب متمرسة وكبيرة نفسها مجبرة على التخلي عن أوعية انتخابية تقليدية بعد أن داهمها آخر أجل لإيداع الملفات. مأزق الأحزاب تشكل بسبب حالة نادرة أحدثتها حسب قيادات حزبية تحدثت إلى "الخبر" - الشروط "التعجيزية" التي وضعتها السلطة المستقلة للانتخابات وعدم تجاوب المواطنين مصع ملاء الاستمارات وكذا حالة "زهد" انتشرت وسط مناضلي الأحزاب، لعدم توفر الشروط الملائمة.

وقد توقعت الأحزاب بروز حالة عجز عن تشكيل قوائم ترشيحات منذ شهر تقريبا، وشرعت في إطلاق إشارات وتنبيهات لسلطة الانتخابات لتخفيف الشروط، غير أن لا جهة تجاوبت معها بالرغم من أن تسهيل الإجراءات يساعد على رفع نسبة المنافذ على المنافذ على رفع نسبة المنافذ على رفع المنافذ على المنافذ على المنافذ على المنافذ على المنافذ

المشاركة في العملية.

وما يسمّى عجز الأحزاب عن تشكيل قوائم انتخابية في ولايات مهمة يسميه رئيس مجلس الشورى بجبهة العدالة والتمية، لخضر بن خلاف، عجز السلطة المستقلة للانتخابات عن توفير شروط الانتخابات المقبلة بطريقة سلسة، مبديا أسفه في اتصال هاتفي مع "الخبر" أمس، على تعيين مستشارين بسلطة الانتخابات للستقبال الأحزاب بدل حضور رئيسها بوصفه المسؤول الأول عن الوضع.

وأفاد التقيادي والنائب السابق بأن تشكيلته الحزبية استبقت هذه الظاهرة واستشرفت معالمها وارتأت أن تكون غير معنية بهذه الانتخابات، باستثناء ترك المشاركة اختيارية على مستوى المؤسسات القاعدية في الولايات، متوقعا تسجيل إقبال ضعيف ومحدود جدا على العملية. ومن بين

الأسباب غير المباشرة التي أدت إلى بروز حالة الامتناع عن الترشح وعن توقيع الاستمارات، في تحليل السياسي بن خلاف، طبيعة قانون البلدية والولاية الذي لا يتيح للمنتخبين صلاحيات وفرص كافية لتأدية أدوارهم بشكل يتساوى وتطلعات المواطنين الدن انتخبه.

الذين انتخبوهم.

من جانبها، تعاملت حركة مجتمع السلم من جانبها، تعاملت حركة مجتمع السلم قبل أحزاب مهيكلة جيدا، بتحميل السلطة السياسية وسلطة الانتخابات المسؤولية فيما اعتبرته تعقيد العملية الانتخابية ولحديها تمثيل في البرلمان وفي المجالس البلدية والولائية الحالية، بالإضافة إلى تأخر والتوقيعات، وبلغ في بعض الولايات السلطة في تسليم استمارات الترشح والبلديات 15 يوما تأخير، وكذا غياب المتحدث، ومن أكبر الأسباب التقنية، يقول المتحدث، ومن أكبر الأسباب التقنية، يقول المسؤول الحزبي، الادعاء بأن أصحاب الإستمارات غير مسجلين في الهيئة الناخبة، بالإضمارات غير مسجلين في الهيئة الناخبة، بالرغم من أنهم منتخبون ويملكون بطاقة بالزغة،

وعلاوة على السبب الإجرائي والتقني، يقدم الأمين الوطني المكلفب الإعلام بالحركة، ناصر حمدادوش، أسبابا سياسية وسياقية، وقال في اتصال هاتفي مع الخبر"، أمس، إن حالة اليأس من التغيير عن طريق الانتخابات (نسبة المشاركة في الاستفتاء على الدستور والتشريعيات نموذجا) ساهمت كذلك في إحداث العجز عن تشكيل قوائم في عدة بلديات وعواصم ولايات مهمة، وزادها تململا، يضيف السياسي المعارض، تردد السلطة في السياسي المعارض، تردد السلطة في

تنظيمها بسبب فيروس كورونا، ومن ثم التأخر في استدعاء الهيئة الناخبة. وقد تؤدي هذه الوضعية، في نظر المتحدث، إلى انتخابات من دون قوائم في بعض البلديات، وسس جيل محدودية حادة في القوائم ما المنافسة على مستوى بلديات أخرى، ما سيضعف نسبة المشاركة، ويطعن في شرعية العملية ويؤثر في مشروعية هذه المجالس، وتعميق أزمة التنمية المحلية، وكله يؤذن بأزمات متعددة الأبعاد في المستقبل، يضيف حمدادوش.

وتعترم قيادة "حمس" مواجهة هذه الوضعيات باللجوء إلى المحاكم الإدارية لعلها تتمكن من استصدار أحكام الفائدة الملفات التي رفضت تحت ذريعة عدم التسجيل في الهيئة الناخبة وأصحابها يملكون بطاقة الناخب، بوصفه السبب الأول الذي سقطت به أغلب القوائم، وهي بالمئات والآلاف، يضيف المتحدث.

أما حركة "البناء"، فإنها حاضرة في حوالي أربعين في المائة من البلديات وتعتبر في حجمها الطبيعي، حسبما ذكر الناطق باسمها، أحمد الدان، وذلك بالرغم من ما يعتبره المتحدث في إتصال هاتفي مع "الخبر"، "الاستهداف الكبير الذي تعرضت له قوائمنا بالضغط على المرشحين وإرباك القوائم وتورط المال الفاسد مرة أخرى في المرحلة التحضيرية للانتخابات".

المرحمة المتصيرية الرائعادات. ولا يحصر الدان أسباب العجز في صعوبة شروط السلطة، وإنما يرى أن الظروف الانتخابية غير مستوفية للشروط التنافسية، بسبب هيمنة الأحزاب التي كانت تشكل المجالس وتأثيرها في الكادر الانتخابي الذي لايزال رهين الممارسة التقليدية التي لا تتناسب مع متطلبات التحول المطلوب، يختم الدان.



محليات 27 نوفمبر

الأحزاب في سباق مع الزمن...

≫ تـواصـل مختـلـف الأحـزاب السياسية تحضيرها عـلى قدم وساق، للمشاركة بقوة في الانتخابات الحلية المقبلة التي ستُجرى يوم 27 نوفمبر القادم.

وتعمل كل التشكيلات السياسية التحضير لدخول العملة الانتخابية بقوة، بهدف عرض برامجها الانتخابية لاستمالة أكبر

عدد ممكن من الناخيين.
وفي هذا الصدد، أكد الكلف بالإعلام
في حزب جيل جديد جيلا لي سفيان،
أن تشكيلته السياسية تثفن حرص
الرئيس عبد الجيد تبون على
تجسيد حزمة الوعود التي تفهد بها
خلال حملته الانتخابية وأداء
اليمين الدستورية، من خلال

مواصلة سلسلة الإصلاحات السياسية التي باشرها بداية من استفتاء تعديل الدستور مرورا بتعديل قانون الانتخابات، مؤكدا في السياق ذاته أنّ الحزب أنهى عملية جمع التوقيعات لدخول الانتخابات المحلية المقبلة بقوة في أكبر عدد ممكن من البلديات.

كما أكدت تشكيلة عبد القادر بن رينة السياسية، تعضيرها على قدم وساق للانتخابات الحلية المقبلة، ودخول معترك الإحليات بقوة في العديد من البلديات وعلى مستوى الـ88 ولاية.

وتـــتســابـق مختــلـف الأحــزاب والتشكيلات السياسية الزمن، لدخول المحليات القبلة بقوة بعد

الانتهاء من إيداع ملفات الترشح، بحيث اعترف الكثيرون بصعوبة المهمة خاصة الأحزاب الصغيرة، وذلك بعد أن اشترط القانون الجديد للانتخابات جمع 800 ألف توقيع فردي للخول سباق المحليات، وهو الأمر الذي صغب من مهمة الكثير من الأحزاب السياسية حتى الكبيرة، والتي لها تشثيل كبير مهذة في الساحة السياسية في مهذة في الساحة السياسية من المارة السياسية من ألساحة السياسية من المارة السياسية المارة المارة المارة المارة المارة المارة المارة المارة المارة السياسية المارة المار

ووزن في الساحة السياسية. بدورها، شرعت السلطة الوطنية الستقلة للانتخابات في غربلة ملفات الترشح، وفقا لنص المادة 206 من القانون العضوي للانتخابات، على أن يتم فتح باب الطعون إلى غاية غاية 31 أكتوبر الجاري. •

سلمی ساسی



مندوبية سلطة الانتخابات تدرس ملفات الترشح للمحليات

بداية مرحلة التدقيق وفحص قانونية التوقيعات

دشنت المندوبيات المحلية السلطة المحلنية الستقالة الانتخابات، أسس، عملية دراسة ملفات المترشحين المحليات 27 نوفمبر القادم، أحزابا المحليات 17 نوفمبر القادم، أحزابا التوقيعات التي قد يتر تب عنها اسقاط التوقيعات التي تخص المناب المناب المناب التوقيعات التي قد خارج الدوائر الإنتخابية، وكذا احتمال الكشف عن توقيعات الأشخاص متوفين، في انتظار النظر في انتظار النظر في انتظار النظر في انتظار النظر في انتظار المنظر في انتظار المنظر في انتظار المنظر في المحتناد المناب المحتكمال المحتنافيين الأول مرة، الاستكمال وتجديدها قبل 28 أكتوبر الهجاري وتجديدها قبل 28 أكتوبر الهجاري شيحات شريغة عايد

وشرعت المندوبيات في دراسة ملفات المترشعين بفحص إستمارات الكتتاب التوقيعات المتعلقة بالناخبين، في طل التمديد الذي استفاد منه المسابقون لاستكمال وثائق ملف الترشح، حيث ستنظر المندوبيات في المسامرات، محتكمة إلى الشروط التي حديثها المادة 202 من القانون العضوي للانتخابات، في الفقرة الخامسة فيما ليتعلق بوالتوقيعات المزدوجة"، والتي يتعلق بوالتوقيعات المزدوجة"، والتي يوقع أويبصم في أكثر من قائمة وفي حالة مناطة ذلك، يعتبر التوقيع لاغيا معارض صاحبه للعقوبات المنصوص ويعرض صاحبه للعقوبات المنصوص عليها في المادة 300 من هذا القانون عليها في المادة 300 من هذا القانون عليها في المادة 300 من هذا القانون عليها في المادة 300 من هذا القانون

العضوتي" . . و«تقدم الاستمارات

المستوفآة للشروط الفانونية مرفقة

ببطاقة معلوم أتية من أجل اعتمادها

... لرئيس اللجنة الانتخابية في الدائرة

الأنتخابية المنصوص عليها في المادتين

266 و275 من هذا القانون العضوي حسب الحالة".. و«يقوم رئيس اللجنة المذكورة في الفقرة أعلاه، بمراقبة

التوقيعات والتأكد من صحتها ويعد محضرا بذلك". وتعتمد المندوبيات في فحص قانوية التوقيعات على البطاقة المعلوماتية، أي القرص الذي يقدمه المترشح، والذي تستطيع المندوبيات بناء عليه التأكد من صحة المعلومات كرقم الناخب في السجل الانتخابي الوطني، ضمن آخر مراجعة للقوائم الوطني، ضمن آخر مراجعة للقوائم

الأنتخابية، التي تحين فيها قوائم

الناخبين وتشطب كل حالات الوفاة، ومن غيروا مقرات إقامتهم الى دوائر انتخابية خارج تلك التي يترشح فيها امترشح للاستحقاقات محلية كانت أو وطنية، بعد ذلك يتم النظر في العدد القانوني

بعد ذلك يتم النظر في العدد القانوني للاستمارات المطلوبة في الترشيحات، باحتساب الاستمارات الصحيحة أو السليمة، وفق ما تناولته الأمرية الرئاسية 10/21 المعدلة لقانون العضوي للانتخابات، المؤرخة في 26 أوت 2021، المتعلقة بالمادة 176 من قانون الانتخابات، والتي تم بموجبها تخفيض عدد توقيعات الناخبين التخابي للدائرة الانتخابية التي يقانونا لكل مقعد عدد ساكنتها عن 20 ألف نسمة، وقل عدد ساكنتها عن 25 ألف نسمة.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التعديل قد ألغى شرط عتبة الـ بالمائة من أصوات الناخبين في الانتخابات الأخيرة أو توقيعات 10 منتخبين في نفس الدائرة، التي كانت محل اعتراض الاحزاب الصغيرة التي اعترضت ايضا على التعديل الآخير الوارد في الامرية السالفة الذكر. وبعد استكمالً النظر في التوقيعات من حيث قانونيتها وعددها تشرع المندوبيات المحلية، في فحص الشروط الأخرى، الواردة في نص المادة 184 بداية بشرط السن (بلوغ 23 سنة على الأقل يوم الافتراع)، وأن يكون ح حاملا للجنسية الجزائرية ويثبت أداءه للخدمة الوطنية أو إعضاءه منها، وألا يكون محكوما عليه نهائيا بعقوبة سالبة للحرية الأرتكاب جناية أو جنحة، ولم يرد اعتباره، باستثناء الجنح غير العمدية، وأن يثبت وضعيته اتجاه الضريبة، وألا يكون معروفًا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال . المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية. وتنتهي عملية دراسة الملفات الخاصة بالمترشحين بتاريخ 27 أكتوبر

الخاصة بالمترشحين بتاريخ 27 أكتوبر الجاري، على أن تجدد الترشيحات قبل تاريخ 28 أكتوبر، بعد طعن أصحابها في الإخطارات التي تقدمها المندوبيات المحلية للسلطة.





شرفي يدعو وسائل الإعلام لضمان المساواة بين جميع المترشحين في المحليات القادمة

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، على أن الإذاعة الوطنية سند قوي لتمكين المواطن من الاختيار الحر والنزيه في الانتخابات، مشددا على ضرورة ضمان وسائل الإعلام للمساواة بين جميع المترشحين خلال الحملة الانتخابية في محليات 27 نوفمبر القاده.

وأوضع، محمد شرفي، في مداخلة خلال لقاء وطني لمدراء الإذاعات الوطنية والجهوية تحت شعار "ضوابط أداء وسائل الإعلام في مرافقة الاستحقاقات الانتخابية، الانتخابات المحلية لـ27 نوفمبر 2021 كنموذج"، أن الإذاعة الوطنية سند قوي وتملك وزنا ثقيلا كونها تغطي كافة التراب الوطني وتصل خارج الحدود، لبناء الحس الوطنى وتمكين المواطن من الاختيار الحر والنزيه يوم الاقتراع دون التأثير عليه. وتطرق محمد شرفي، بالمناسبة إلى ما وصلت إليه الاستعدادات للانتخابات المحلية القادمة والأطر القانونية والأخلاقية التي تضبط عمل وسائل الإعلام الوطنية في مرافقة مختلف مراحل هذا الاستحقاق الانتخابي برزا واجب الإذاعة في تنمية الوعي الديمقراطي والمساواة بين المترشحين الذين يحملون مشروعا يتكفل بالمصلحة العامة للمواطنين. وبعد أن أشار إلى أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

تعمل على تمكين المواطن من الاختيار الحر والنزيه بغية الوصول إلى نتائج شفافة، شدد شرفي على ضرورة ضمان المساواة بين المتنافسين لأنها -على حد قوله- محور أساسي في العملية الانتخابية، وفي نفس السياق، ألح رئيس السلطة على سوررة المراقبة الدقيقة لنشاطات الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر القادم، لتجنب التأثير على مصداقية ونزاهة العملية الانتخابية وتفادي التشجيع المباشر وغير المباشر لفائدة مرشح على حساب آخر. وبعد أن ذكر بأن السلطة بادرت بميثاق أخلاقيات الحملة الانتخابية خلال رئاسىيات 2019 وتشريعيات 2021، أعلن شىرفى أنها ستحرص على وضع خلية لمتابعة علاقتها بوسائل الإعلام لتس عمل هذه الأخيرة ومنحها المعلومة عمل سده، مسيره وسع به مسير المملية الانتخابية. وبالمناسبة، أكد شرفي، أن دولة المؤسسات هي الحصن المنيع للحفاظ على السيادة الوطنية وتعزيز الوحدة مبرزا بهذا الخصوص أنه منذ انتخاب رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، ونواب المجلس الشعبي الوطني في انتخابات شفافة وديمقراطية أصبح صوت الجزائر عاليا لأن مؤسساتها ديمقراطية وهو مكسب يجب أن ندعمه بالسهر على نجاح المحليات القادمة.

محمد.د

خلال لقاء وطنى لمدراء الإذاعات الوطنية والجهوية، بغالى يؤكد:

"الإذاعة الوطنية على أتم الاستعداد لإنجاح المحليات القادمة"

أكد المدير العام للإذاعة الجزائرية، محمد بغالي، استعداد هذه المؤسسة الإعلامية والجاح الإعلامية في إنجاح الاستحقاقات المحلية القادمة التي تعتبر آخر مرحلة في بناء الصرح المؤسساتي للدولة الجزائرية.

وأكد بغالي، في كلمته خلال لقاء وطني لمدراء الإذاعات الوطنية والجهوية تحت شعار "ضوابط أداء وسائل الإعلام في مرافقة الاستحقاقات الانتخابية، الأنتخابات المحلية لـ27 نوفمبر 2021 كنموذج"، إن اللقاء يهدف إلى مرافقة العملية الانتخابية حتى تساهم مرحلة لتشكيل الصرح المؤسسات للدولة، مشيرا إلى أن هذا الموعد الانتخابي يأتي في ظرف سياسي غير عادي تتعرض فيه الجزائر إلى هجمات عدائية غير مسبوقة الأمر الذي يفرض تعزيز الجهود لمرافقة كل عمل يهدف إلى تعزيز أمن وانسجام كيان الدولة والمجتمع وبعد أن ذكر بأن محليات 27 نوفمبر القادم، أحد أبرز دعائم وحدة وأمن واستقرار الأمة وأن بلادنا اليوم بحاجة إلى جهود كل الخيرين، أكد أن نجاح هذا الاستحقاق سيكون ردا قويا على أعداء الجزائر والمتآمرين عليها والمشككين في تاريخ الأمة الجزائرية العريقة، كما أبرز بغالي ثقل المسؤولية التي تنتظر الإذاعة الوطنية ودورها في العمل التحسيسي وإطلاع المواطن على أفكار المترشحين وبرامجهم

الانتخابية، ومن ثم حسن الاختيار يوم الاقتراع. وبالمناسبة، نوه ذات المسؤول بإيجابية تجارب السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي تساهم في البقاء على مسافة واحدة من الجميع، مؤكدا أن الإذاعة الوطنية كسبت الرهان في 58 ولاية من خلال الامكانيات البشرية والمادية المتاحة. بدوره، أبرز مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالأرشيف الوطني والذاكرة الوطنية، عبد المجيد شيخي، الأثر العميق للإذاعة الوطنية في تكوين رأي عام يكون سندا قويا للدولة والمجتمع فى كل المناسبات، داعيا المحطات الإذاعية الجهوية إلى القيام ببعض الأعمال التي تتعلق بملف الذاكرة الوطنية وفيما يخص تحليل الأحداث التاريخية، شدد على ضرورة قيام الإذاعة على إقناع الشعب خاصة فئة الشباب بالاهتمام بجميع المراحل التاريخية التي عرفتها بلادنا وإبراز خصائص كل محطة من أجل ترسيخ ثقافة وطنية تحقق المصلحة العليا للوطن. كما أوضح شيخي، أن الجزائر تزخر بتراث متنوع ويمكن للإذاعة أن تعمل على جمعه وخص بالذكر على بيل المثال الأغاني الثورية. وفي إشارة إلى الهجمات التي تطال الجزائر، أكد مستشار رئيس الجمهورية بالمناسبة، أن البلد الذي ليس له قيمة وشأن لا يهتم به والجزائر لها شأن في الماضي والحاضر والمستقبل.

محمد.د





الإذاعة الوطنية مستعدة لإنجاح المحليات القادمة

أكد المدير العام للإذاعة الجزائرية، محم بغالى، أمس، استعداد هذه المؤسسة الأستحقاقات المحلية القادمة" التي تعتبر آخر مرحلة في بناء الصرح المؤسساتي للدولة الجزائرية. وقال بغالي، في كلمته خلال لقاء وطني لمديري الإذاعات الوطنية والجهوية تحت شعار "ضوابط أداء وسائل الأنتخابيَّة، الانتخابات المحلية لـ 27 نوفمبر 2021 كنموذج"، إن اللقاء يهدف إلى مرافقة العملية الانتخابية حتى تساهم الإذاعة الوطنية في إنجاح الاستحقاقات القادمة التي تعد آخر مرحلة لتشكيل الصرح المؤسسات للدولة"، مشيرا إلى أن هذا الموعد الانتخابي يأتي في "ظرف بي غير عادي تتعرض فيه الجزائر إلى هجمات عدائية غير مسبوقة، الأمر الذي يفرض تعزيز الجهود لمرافقة كل عمل يهدف إلى تعزيز أمن وانسجام كيان الدولة والمجتمع". وبعد أن ذكر بأن محليات 27 . نُوفمبر القادم أحد "أبرز دعائم وحدة وأمن واستقرار الأمة" وأن "بلادنا اليوم بحاجة إلى جهود كل الخيرين"، أكد أن "نجاح هذا

تحقاق سيكون ردا قويا على أعداء



تاريخ الأمة الجزائرية العريقة". كما أبرز بغالي "ثقل" المسؤولية التي تنتظر الإذاعة الوطنية ودورها في العمل التحسيسي وإطلاع المواطن على أفكار المترشحين وبرامجهم الانتخابية، ومن ثم حسن الاختيار يوم الاقتراع. وبالمناسبة، نوه ذات المسؤول بدايجابية تجارب السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي تساهم في البقاء على مسافة واحدة من الجميع"، مؤكدا أن الإذاعة الوطنية "كسبت الرهان في والمادية المتاحة".



رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي: الإذاعة سند قوي لإنجاح محليات 27 نوفمبر المقبل

أبرز رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي أمس السبت بالجزائر العاصمة على أن الاذاعة الوطنية «سند قوى» لتمكين المواطن من الاختيار الحر والنزيه في الانتخابات. وأوضح السيد شرفي في مداخلة خلال لقاء وطنى لمدراء الاذاعات الوطنية والجهوية تحت شعار »ضوابط أداء وسائل الإعلام في مرافقة الاستحقاقات الانتخابية، الانتخابات المحلية ل27 نوفمبر 2021 كنموذج»، أن «الاذاعة الوطنية سند قوى وتملك وزنا ثقيلا كونها تغطى كافة التراب الوطني وتصل خارج الحدود، لبناء الحس الوطني وتمكين المواطن من الاختيار الحر والنزيه يوم الاقتراع دون التأثير عليه». و تطرق محمد شرفي بالمناسبة إلى ما وصلت إليه الاستعدادات للانتخابات المحلية القادمة والاطر القانونية والاخلاقية التى تضبط عمل وسائل الاعلام الوطنية في مرافقة مختلف مراحل هذا الاستحقاق الانتخابي العام، مبرزا «واجب (الاذاعة) في تنمية الوعي الديمقراطي والمساواة بين المترشحين الذين يحملون مشروعا يتكفل بالمصلحة العامة المواطنين». وبعد أن أشار إلى أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تعمل على «تمكين المواطن من الاختيار الحر والنزيه بغية الوصول الى نتائج شفافة»، شدد السيد شرفي عــــى «ضـرورة ضـمـان المسـاواة بين المتتافسين» لأنها – على حد قوله – محور أساسي في العملية الانتخابية».

ميثاق للأخلاقيات

وفي نفس السياق، ألح رئيس السلطة على ضرورة «المراقبة الدقيقة لنشاطات الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر القادم لتجنب التأثير على مصداقية ونزاهة العملية الانتخابية وتفادي التشجيع المباشر وغير المباشر لفائدة مرشح على



حساب آخر»، وبعد أن ذكر بأن السلطة بادرت بميثاق أخلاقيات الحملة الانتخابية خلال رئاسيات 2019 وتشريعيات 2021 ، أعلن السيد شرفى أنها «ستحرص على وضع خلية لمتابعة علاقتها بوسائل الإعلام لتسهيل عمل هذه الأخيرة ومنحها المعلومة المتعلقة بسير العملية الانتخابية». وبالمناسبة، أكد السيد شرفي أن «دولة المؤسسات هي الحصن المنيع للحفاظ على السيادة الوطنية وتعزيز الوحدة»، مبرزا بهذا الخصوص أنه «منذ انتخاب رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، ونواب المجلس الشعبى الوطنى في انتخابات شفافة وديمقراطية أصبح صوت الجزائر عاليا لان مؤسساتها ديمقراطية وهو مكسب يجب أن ندعمه بالسهر على نجاح المحليات القادمة». للإشارة، فقد حضر هذا اللقاء الى جانب المدير العام للاذاعة الوطنية، محمد بغالى، مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالارشيف الوطني والذاكرة، عبد المجيد شيخي، المدير العام للمؤسسة العمومية للتلفزيون شعبان لوناكل، والمدير العام لوكالة الانباء الجزائرية، سمير قايد، وكذا رئيس سلطة ضبط السمعي البصري، محمد لوبر، الى جانب مدراء الاذاعات الجهوية ومسؤولي عدة مؤسسات ناشطة في قطاع الاتصال.



رئيس السلطة المستقلة للانتخابات، محمد شرق: مطلوب مراقبة دقيقة لنشاطات الحملة الانتخابية

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة لللانتخابات، محمد شرقي، أمس، بالجزائر العاصمة، على أن الإذاعة الوطنية "سند قوي" لتمكين المواطن من الاختيار الحروالنزيه في الانتخابات.

أوضح شرفي، في مداخلة خلال لقاء وطني لمديري الإذاعات الوطنية والجهوية، تحت شعار: "ضوابط أداء وسائل الإعلام في مرافقة الاستحقاقات الانتخابات المحلية لـ27 نوفمبر 2021 كنموذج"، أن "الإذاعة الوطنية سند قوي وتملك وزنا ثقيلا، كونها تغطي كافة التراب الوطني وتصل خارج الحدود، لبناء الحس الوطني وتمكين المواطن من الاختيار الحر والنزيه يوم الاقتراع دون التأثير عليه".

وتطرق محمد شرفي بالمناسبة، إلى ما وصلت إليه الاستعدادات للانتخابات المحلية القادمة والأطر القانونية والأخلاقية التي تضبط عمل وسائل الإعلام الوطنية في مرافقة مختلف مراحل هذا الاستحقاق الانتخابي العام، مبرزا "واجب (الإذاعة) في تنمية الوعي الديمقراطي والمساواة بين المترشحين الدين يحملون مشروعا يتكفل بالمصلحة العامة المواطنين".

وبعد أن أشار إلى أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تعمل على "تمكين المواطن من الاختيار الحر والنزيه بغية الوصول إلى نتائج شفافة"، شدد شرفي على "ضرورة ضمان المساواة بين المتنافسين"، لأنها – على حد قوله – محور أساسي في العملية الانتخابية".

في نفس السياق، ألح رئيس السلطة على ضرورة "المراقبة الدقيقة انشاطات الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر القادم لتجنب التأثير على مصداقية ونزاهة العملية الانتخابية وتفادي التشجيع المباشر وغير المباشر لفائدة مرشح على حساب آخر". ويعد أن ذكر بأن السلطة بادرت بميثاق أخلاقيات الحملة الانتخابية خلال رئاسيات و2019 وتشريعيات 2021، أعلن السيد شرفي أنها "ستحرص على وضع خلية لمتابعة أنها بوسائل الإعلام لتسهيل عمل هذه علاقتها بوسائل الإعلام لتسهيل عمل هذه الأخيرة ومنحها المعلومة المتعلقة بسير

العملية الانتخابية".

وبالمناسبة، أكد شرفي أن "دولة المؤسسات هي الحصن المنيع للحفاظ على السيادة الوطنية وتعزيز الوحدة"، مبرزا بهذا الخصوص أنه "منذ انتخاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، ونواب المجلس الشعبي الوطني في انتخابات شفافة وديمقراطية، أصبح صوت الجزائر عاليا، لأن مؤسساتها ديمقراطية وهو مكسب يجب أن ندعمه بالسهر على نجاح المحليات القادمة".

«ثقل" المسؤولية

أكد المدير العام للإذاعة الجزائرية محمد بغائي، أمس، بالجزائر العاصمة، استعداد هذه المؤسسة الإعلامية للمساهمة في "إنجاح الاستحقاقات المحلية القادمة" التي تعتبر آخر مرحلة في بناء الصرح المؤسساتي للدولة الجزائرية.

قال بغالي، في كلمة بالمناسبة، إن اللقاء يهدف إلى "مرافقة العملية الانتخابية حتى تساهم الإذاعة الحوطنية في إنجاح الاستحقاقات القادمة التي تعد آخر مرحلة لتشكيل الصرح المؤسسات للدولة"، مشيرا إلى أن هذا الموعد الانتخابي يأتي في "ظرف سياسي غير عادي تتعرض فيه الجزائر إلى هجمات عدائية غير مسبوقة، الأمر الذي يفرض تعزيز الجهود لمرافقة كل عمل يهدف إلى تعزيز أمن وانسجام كيان الدولة والمجتمع".

وبعد أن ذكر بأن محليات 27 نوفمبر القادم، أحد "أبرز دعائم وحدة وأمن واستقرار الأمة" وأن "بلادنا اليوم بحاجة إلى جهود كل الخيرين"، أكد أن "نجاح هذا الاستحقاق سيكون ردا قويا على أعداء الجزائر والمتآمرين عليها والمشككين في تاريخ الأمة الجزائرية العريقة".

بدوره أبرز مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالأرشيف الوطنية والذاكرة الوطنية عبد المجيد شيخي، "الأثر العميق" للإذاعة الوطنية في تكوين رأي عام يكون سندا قويا للدولة والمجتمع في كل المناسبات، داعيا المحطات الإذاعية الجهوية إلى "القيام ببعض الأعمال التي تتعلق بملف الذاكرة الوطنية".



ÉLECTIONS LOCALES

À L'ÉCOUTE DE L'ANIE

Après l'expiration, jeudi, des délais de dépôt des dossiers de candidature, soit cinquante jours francs avant la date du scrutin, le processus électoral devant aboutir, au soir du 27 novembre prochain, au renouvellement des Assemblées populaires communales et de wilaya, va s'accélérer davantage.

commencer par l'examen par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), des listes présentées par les partis politiques et les candidats indépendants ne devant faire l'objet d'aucun ajout, suppression ou modification sauf en cas de décès ou d'empêchement légal. «Auquel cas un nouveau délai n'excédant pas les 30 jours précédant la date du scrutin est ouvert pour le dépôt d'une nouvelle candidature», stipule l'article 180 de la même loi. Cette dernière indique dans son article 181 que «nul ne peut faire acte de candidature sur plus d'une liste ou dans plus d'une circonscription électorale», alors que l'article 182 précise que «ne peuvent être inscrits sur une même liste de candidats, plus de deux membres d'une même famille, parents ou alliés au deuxième degré». Il faut savoir que tout rejet par l'ANIE doit être dûment et explicitement motivé par décision. Cette dernière, relève l'article 183 du code électoral, doit être notifiée, sous peine de nullité, dans un délai de huit jours francs à compter de la date de dépôt de la déclaration de candidature. La décision de rejet peut faire l'objet d'un appel devant le tribunal administratif territorialement compétent dans un délai de trois jours francs à compter de la



Tout rejet par l'ANIE doit être dûment et explicitement motivé par décision.

date de notification de la décision. Cette juridiction statue dans un délai de quatre jours francs à compter de la date d'introduction du recours mais son jugement est susceptible d'appel dans un délai de trois jours francs devant le tribunal administratif d'appel territorialement compétent à compter de la date de notification du jugement. Le jugement ou l'arrêt, selon le cas, est notifié d'office dès son prononcé aux parties intéressées et au coordinateur de la délégation de wilaya de l'Autorité indépendante pour exécu-

Pour revenir aux conditions de validation des dossiers de candida-

ture, le candidat doit d'abord être âgé d'au moins 23 ans le jour du scrutin, être de nationalité algérienne, avoir accompli les obligations du service national, ou en être dispensé, et ne pas avoir fait l'objet de condamnation définitive à une peine privative de liberté pour crime ou délit non réhabilité, à l'exception des délits involontaires. Le postulant doit également justifier de la situation vis-à-vis de l'administration fiscale, n'être pas connu de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme et pour son influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon dé-

roulement des opérations électorales. Sur un autre registre, la loi électorale de 2021 impose de respecter la parité homme-femme, excepté les communes dont la population est inférieure à 20.000 habitants, et de réserver au moins la moitié des candidatures aux candidats âgés de moins de 40 ans et qu'au moins le tiers des candidats de la liste aient un niveau universitaire. Pour les partis politiques, il est demandé d'avoir obtenu au moins 4 % des suffrages exprimés aux dernières élections locales dans la circonscription électorale concernée ou avoir au moins dix élus dans cette circonscription. Pour pallier ces exigences que beaucoup de formations politiques, listes indépendantes et surtout les nouveaux partis ne remplissent pas, il est exigé au préalable d'avoir la signature de 50 électeurs de la circonscription concernée par siège à pourvoir. S'il s'agit d'une candidature figurant sur une liste d'un parti politique, selon les dispo-sitions de l'article 177 de la présente loi organique, ou sur une liste indépendante, les souscriptions de signatures déjà établies pour la liste, demeurent valables. Les modalités d'application du présent article sont fixées par décision du président de l'Autorité indépendante.

S.A.M.

MOHAMED CHARFI:

RT CAPITAL» «LA RADIO EST UN

M. Charfi qui a mis en avant «l'impératif de veiller à l'égalité entre candidats» en tant que condition essentielle du processus électoral considère que l'objectif de l'ANIE est de «garantir le libre choix au citoyen en consécration de transparence et de la probité des élections »

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, a indiqué, hier à Alger, que la Radio nationale était «un support capital» à même de permettre au citoyen de faire un choix libre lors des élections. «La Radio nationale, forte de sa couverture de tout le territoire national et qui dépasse même les frontières, constitue un support capital pour promouvoir le sens patriotique et permettre au citoyen de faire un choix libre et pertinent le jour du scrutin, loin de toute influence», a affirmé M. Charfi lors d'une rencontre nationale des directeurs de Radios nationale et régionales. Evoquant les préparatifs des prochaines élections locales et les cadres juridiques et éthiques régissant le travail des médias nationaux dans l'accompagnement des différentes étapes de cette échéance, M. Charfi a souligné «le devoir de la Radio en matière de sensibilisation à la démocratie et d'égalité entre les candidats porteurs de projet soucieux de l'intérêt général des citoyens». Il a préconisé, dans ce sens, «la surveillance rigoureuse des activités de la campagne électorale pour veiller à la crédibilité et à la régularité du processus électoral et éviter toute favorisation, directe ou indirecte, d'un candidat au détriment d'un autre».

Rappelant la charte d'éthiques de la campagne électorale, initiée par l'ANIE lors de la présidentielle de 2019 et des législatives de 2021, M. Charfi a annoncé «la mise en place prochaine d'une cellule de suivi de la relation avec les médias» pour leur faciliter le travail et leur fournir les informations relatives au déroulement du l'opération électorale. «L'Etat des institutions est le rempart expugnable de la souveraineté et l'unité nationales», a affirmé le président de l'ANIE relevant que «la voix de l'Algérie se fait de plus en plus forte depuis l'élection du président de la Ré-

publique. Abdelmadiid Tebboune, et des députés de l'Assemblée populaire nationale (APN) à la faveur d'élections transparentes et démocratiques. Cet acquis doit être consolidé à travers le succès des prochaines élections locales», a-t-il soutenu. Organisée sous le thème «Les règles de la performance des médias dans l'accompagnement des échéances électorales: cas type, les locales du 27 novembre 2021», les locales du 27 novembre 2021», cette rencontre a vu, en sus du directeur général de la Radio nationale, Mohamed Baghali, la participation du Conseiller du Président de la République en charge des Archives nationales et de la mémoire, Abdelmadjid Chikhi, du directeur général de l'Entreprise publique de télévision (EPTV) Chaabane Lounakel, du directeur général de l'Agence Algérie Presse Service (APS), Samir Gaid, ainsi que le président de l'l'Autorité de régulation de l'audiovisuel (ARAV), Mohamed Louber, les directeurs des Radios régionales et les responsables de plusieurs entreprises actives dans le secteur de la Communication.



ORAN 108 LISTES COMMUNALES

Après l'expiration jeudi 7 octobre des délais réservés au dépôt des listes des futurs candidats aux élections locales du 27 novembre prochain, le bureau de wilaya de l'Autorité indépen-dante des Election (ANIE), a enregistré le dépôt d'un total de 108 listes de candidatures pour les assemblées communales regroupant les candidats des partis politiques et les indépendants, a-t-on appris hier de M. Taibi directeur de la communication du bureau de l'ANIE Oran. Selon le même responsable, seules 7 listes ont été officiellement déposées par des partis politiques pour le renouvellement de l'assemblée populaire de wilaya (APW). L'on saura par ailleurs, que le FLN est absent des listes de candidatures pour le renouvelle-ment de l'APC d'Oran et de l'APW. L'étude des dossiers a commencé hier et durera huit jours, après quoi, les directions des partis et des listes indépendantes seront officiellement notifiées de l'approbation ou du rejet de leurs candidats. Pour les listes qui feront l'objet de certaines réserves de forme, ils auront un délai pour compléter certains dossiers acceptés ou remplacer certaines candidatures.

A.S.

BORDJ BOU-ARRÉRIDJ **LES PARTIS À LA PEINE**

La wilaya de Bordj Bou Arreridj a enregistré le dépôt de 144 listes. Ces dépôts concernent essentiellement les APC avec 131 listes. Les 13 restantes concernent les Assemblées populaires de wilaya. Pourtant la wilaya a connu le retrait de 587 dossiers de candidatures pour les premières assemblées et 31 pour la seconde. Ainsi, les 14 partis et 74 listes indépendantes qui se sont présentés au siège de la délégation locale de l'autorité national indépendante des élections pour effectuer l'opération de retrait des formulaires n'ont pas réussi à passer l'étape de la confection de la totalité des dossiers.

F. D.

Les partis politiques en difficulté

Très peu de formations politiques ont réussi le challenge d'avoir des listes de candidatures dans toutes les wilayas du pays.

a confection des listes de candidature aux élections locales a été éprouvante pour l'ensemble des partis politiques. Très peu d'entre eux ont réussi le challenge d'avoir des listes de candidature dans toutes les wilayas du pays. Pire encore, certaines formations ont tout simplement renoncé à participater à ces élections en raison de leur incapacité à obtenir les parrainages nécessaires à la validation de leurs dossiers de candidature, tel qu'exigé par l'article 316 de loi organique relative au régime électoral. Cette nouvelle loi, fortement critiquée par la classe politique, oblige les partis à appuyer leurs listes de candidature par au moins «vingt-cinq mille (25 000) signatures individuelles d'électeurs inscrits sur les listes électorales». Ces signatures doivent, bien évidemment, être recueillies à travers, au moins, «vingt-trois (23) wilayas dont le nombre de signatures exigées pour chacune des wilayas ne saurait être inférieur à trois cent (300) signatures». Des partis comme Talaïe El Hourriyet ou encore le Front pour la Justice et le Développement de l'islamiste Abdellah Djaballah ont échoué à cette épreuve. Les autres formations, si elles ont passé avec succès cette première étape, n'ont pas toutes pu présenter des listes dans les 58 wilayas. Cette difficile confection de candidatures pourrait avoir à la fois un lien avec l'organisation interne des partis, mais aussi avec la situation générale que traverse le pays. Une situation fortement marquée par une conjoncture politique difficile et une indifférence affichée par les Algériens quant à ce nouveau processus électoral qui intervient en pleine crise socioéconomique. Cette opération électorale s'est avérée une exercice pénible même pour les formations les plus rodées



Une élection pas comme les autres

à ce jeu et qui se vantent d'avoir un ancrage populaire, à l'image du FLN, du RND et du-MSP. En attendant la validation par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) des listes déposées le jeudi 7 octobre, date de l'expiration des délais pour le dépôt des parrainages des électeurs et des dossiers de candidature, beaucoup de partis se préparent pour introduire des recours en raison du rejet de certaines de leurs listes. Ces formations craignent que plusieurs communes se retrouvent sans aucune liste de candidature validée. «Il y aura beaucoup de communes sans candidats, surtout celles situées dans zones rurales et montagneuses. Nous avons critiqué dès le début le dispositif mis en place et surtout les conditions imposées pour les partis politiques qui sont les mêmes exigées aux listes indépendantes. Ce n'est pas juste», déplore-t-on. D'ailleurs, faut-il le noter, à Béjaïa, quatre communes ne sont pas concernées par les élections du 27 novembre

parce qu'aucun parti ou candidat indépendant n'a pu présenter des listes. Dans les grandes villes, notamment à Jijel, à Annaba ou encore Constantine, les partis ont également trouvé des difficultés à confectionner des listes électorales. Le FLN, qui vit actuellement une crise interne, ne sera pas, selon un cadre du parti, présent dans l'ensemble des communes du pays, lui qui se targuait d'être l'unique parti à pouvoir le faire. «Nous serons certes présents dans les 58 wilayas, mais nous n'avons pas présenté de listes au niveau de certaines communes des wilayas comme la Kabylie», regrette-til. Le FLN comme le RND et El Mustakbel participeront dans toutes les wilayas du pays. Le MSP, quant à lui, a présenté des listes de candidature dans une cinquantaine de wilayas. Mais tous les partis admettent avoir peiné pour collecter les signatures, d'où leur absence dans plusieurs communes. «Le nombre de signatures a été fixé à 35 pour chaque

candidat. Une équation difficile à satisfaire, surtout dans certaines communes où le nombre de signatures à collecter est équivalent au nombre des électeurs, sans oublier le contexte actuel caractérisé par l'indifférence des citovens», explique un militant du RND. Le chargé de communication du FLN, Nadir Boulegroune, a donné l'exemple d'une petite commune qui compte 800 à 1000 d'électeurs alors que le nombre de signatures à collecter en cas de présence de 10 listes de candidatures dépasserait le nombre de ces électeurs, ce qui constitue, selon lui, une grande difficulté dans l'opération. A cela s'ajoute le refus de beaucoup de citoyens à apporter leur contribution à ce processus électoral que certaines formations politiques ont décidé de boycotter. Par ailleurs, les observateurs de la scène politique s'interrogent d'ores et déjà sur l'avenir des communes qui seront dépourvues d'Assemblées populaires.

Nabila Amir

TO : D. R.

144 listes, dont 5 à l'APW, déposées à Tizi Ouzou

A près la fin de la période réservée aux candidats pour le dépôt de leurs dossiers au niveau de l'ANIE (Autorité nationale indépendante des élections) en vue de prendre part aux élections locales du 27 novembre prochain dans la wilaya de Tizi Ouzou, l'on a enregistré, jeudi, 144 listes en lice pour cette échéance électorale. Il s'agit, en outre, de 139 pour les APC et 5 pour l'APW. On note ainsi la présence du FFS, du FLN, du RND et les indépendants sous l'appellation Assirem et Tagmats, à l'Assemblée populaire de wilaya. Dans les communes, on parle de la présentation de 38 listes FFS, 01 FLN, 02 RND, 03 PT, 01 Front El Moustakbel et le reste est partagé par les indépendants, dont une grande partie comprend celles de Tagmats et d'Assirem. Il est à noter, par ailleurs, qu'aucune liste n'a été déposée dans cinq communes de la wilaya de Tizi Ouzou, à savoir Tadmaït, Tizi Rached, Aït Mahmoud, Illilten et Aïn El Hammam. Il y a aussi 19 communes où une liste seulement est en lice pour le prochain scrutin. H. Azzouzi

L'ANIE REJETTE LA LISTE FLN DE LA COMMUNE DE ANNABA

a mouhafadha du parti FLN de Annaba a subi un coup fatal, limitant sérieusement sa représentativité aux prochaines élections locales. En effet, le représentant de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) de la wilaya de Annaba a rejeté dans la soirée du jeudi à vendredi plusieurs listes communales de l'ex-parti unique. Pis, il s'agit des plus importantes des communes, en l'occurrence El Bouni et Annaba. Une première dans les annales du FLN. «Les listes concernées par le rejet n'ont pas pu avoir le nombre exigé de formulaires de souscription des signatures individuelles. Nous avons attendu jusqu'à 23h à l'effet de permettre au FLN de ramener les formulaires signés et valables. En vain», a confirmé une source proche de l'ANIE Annaba. Pour absence de liste de candidats, deux autres communes ne seront pas également représentées. Il s'agit d'El Eulma et Chorfa. Mais sans conteste, c'est celle du chef-lieu

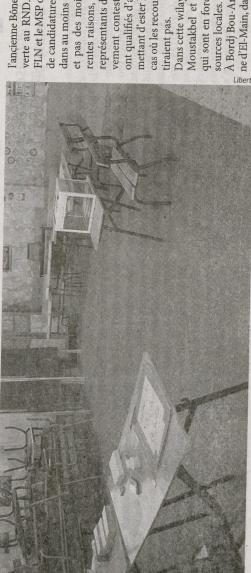
Annaba qui a fait secouer les arcanes du parti. Même si la liste APW de l'ex-parti unique a été présentée dans les délais et acceptée, celle pour l'élection communale du chef-lieu a suscité la colère des candidats et paradoxalement la joie des habitants de Annaba. En effet, la liste rejetée compte trois anciens maires qui n'ont jamais fait l'unanimité parmi les habitants, notamment le sortant. «A voir l'état de délabrement de la ville de Annaba, vous pouvez imaginer l'envergure du maire sortant», regrettent les habitants. Il faut dire qu'avec ce rejet, accueilli avec joie par la population, la commune de Annaba sera gérée pour la première fois par un élu issu d'une autre formation politique que le FLN. Ainsi, hormis la période du FIS dissous, tous les maires étaient des FLNistes. Rappelons que lors des dernières législatives, la liste du parti FLN n'a eu aucun siège sur les sept en lice.

M-E. Gaid

LES PARTIS ET LA CONFECTION DES LISTES EN PERSPECTIVE DES ÉLECTIONS LOCALES

Le chemin de croix

engagés dans ce scrutin anticipé et qui aura lieu dans un contexte politique et socioéconomique des plus délicats. Les élections locales fixées au 27 novembre ne s'annoncent pas sous de bons auspices pour les partis politiques



justice et du développement (FJD) ont tout bonnement jeté l'éponge de la compétition électorale, avant des listes de candidatures, le jeudi et se sont tout simplement retirés même la clôture du délai de dépôt 7 octobre à 20h. Ces deux formapliquer leur retrait. Si les autres parallés jusqu'au bout du processus de confection des listes, cela ne s'est pas fait sans difficulté, allant jusqu'à ne pas trouver des candidats pour tions politiques ont dénoncé les entraves bureaucratiques pour extis ou candidats indépendants sont munes. Et les exemples ne manles compléter dans certaines comquent pas. nombreuses pays risquent, en effet, de se retrouver sans P/APC, élections locales de novembre, faute de listes de candidatures à un candidatures dans de nombreuses au lendemain des scrutin censé "parachever le procomme voulu par le président de la litiques engagés dans la course à cet cultés à confectionner des listes de cessus d'édification institutionnelle" République, Abdelmadjid Tebboune. Et pour cause, les partis poimportant rendez-vous électoral ont éprouvé les plus grandes diffi-

listes rejetées et certains d'entre eux exclus, en raison de la guerre informations. Quant au MSP, il sera 35 que compte la wilaya et une pour terne que vit ce parti, selon nos inprésent dans 30 communes sur les l'APW, selon un responsable local du parti islamiste.

ciper ou pas à ce scrutin, a reçu une libre choix à ses militants de partivéritable claque. Ayant misé sur sa wilaya d'Annaba, où le FLN sera pable de présenter une liste dans la commune du chef-lieu de wilaya et aussi dans celle d'Aïn Smara, ce qui constitue une véritable débâcle élection. C'est le cas aussi pour la pour ce parti avant même cette absent dans trois communes, y compris dans celle du chef-lieu de À Constantine, le FLN a été inca-

communes, et certains d'entre eux

participation à l'APW, le PT n'a pas cessaires pour se présenter à l'élection. Quant au Front des forces socialistes (FFS), il est surtout présent dans certaines communes du nord Heddar, pour conduire la liste du fief à Tizi Ouzou et à Béjaïa qu'il a pu recueillir les parrainages néde la wilaya de Sétif, où il a fait appel à l'ancien maire Abdelhafidh Pour le FFS, c'est surtout dans son prochain scrutin, contrairement à parti dans la commune de Lagredj. enregistré un net recul, en raison du rejet exprimé par une partie de sa base quant à sa participation au gement dans cette échéance par "un choix stratégique", différent de sa sa direction qui justifie son engadécision du boycott des législaverte au RND. À Souk-Ahras, le FLN et le MSP ont vu leurs dossiers l'ancienne Bône, laissant la voie oude candidatures rejetés par l'Anie dans au moins quatre communes, rentes raisons, explique-t-on. Les ont qualifiés d'arbitraires, en promettant d'ester l'Anie en justice au Moustakbel et les Indépendants qui sont en force, selon plusieurs et pas des moindres, pour différeprésentants de ces partis ont vivement contesté ces rejets, qu'ils cas où les recours déposés n'abou-Dans cette wilaya, c'est le parti El-À Bordj Bou-Arréridj, la commu-

datures, selon des responsables de senté 38 listes à Tizi Ouzou sur les Dans ces deux wilayas où 7 et 4 communes n'ont respectivement enregistré aucune liste de candil'Anie à Liberté. Ainsi, le FFS a pré-68 que compte cette wilaya, tandis qu'à Béjaïa, le plus vieux parti de munes au total. Toutefois, il faudra validés, les partis disposant de ce opposition n'a pu déposer que 37 attendre dix jours supplémentaires délai pour compléter leurs dosdossiers pour les APC sur 52 compour avoir le nombre de dossiers tiré les formulaires de participation bassins électoraux après la capitale Alger, sur les 22 partis ayant relistes pour l'APW. Le Parti des auprès de l'antenne locale de l'Anie, seulement 7 ont pu déposer des travailleurs (PT), qui a laissé le

tives du 12 juin dernier. ne d'El-Main, dans le nord de la wilaya, a reçu une seule liste de candépendants. De même pour la commune de Teffreg, à Djaâfra, où seules deux listes indépendantes ont été enregistrées, les partis traditionnels n'ayant pas réussi à confectionner des listes. À Sétif, qui constitue un des plus importants didatures émanant de candidats in-

siers, selon une source de l'Anie.

LYÈS MENACER ET CORRESPONDANTS

n'ont même pas pu assurer une totale présence dans de nombreuses wilayas du pays, malgré le fort ancrage qu'ils n'ont cessé de clamer partout. Entre l'indifférence classique d'une partie des électeurs potentiels et le contexte politique de ces deux dernières années marqué par le Hirak, cette désaffection des citoyens qui refusent d'accorder leurs parrainages, beaucoup d'Algériens semblent avoir l'esprit ailleurs, lassés probablement par une situation économique des plus difficiles, marquée par une chute vertigineuse du pouvoir d'achat et une flambée sans précédents des prix des produits alimentaires de base. Ainsi, que ce soit pour le FLN, le RND ou le MSP, qui sont officiellement arrivés en bonne position aux législatives anticipées du 12 juin dernier - boudées par les électeurs -, ou le FFS dont quelques sections locales rejettent le scrutin du 27 novembre, chaque parti est réduit dans beaucoup de régions à solliciter des candidatures, parfois en dehors des structures partisanes, ou à recourir au parrainage de listes indépendantes, selon nos informations. À défaut de candidats intéressés par le scrutin, les élus sortants ont tout simplement été reconduits dans les nouvelles listes, affirment encore nos sources dans plusieurs wilayas du pays. Faute d'avoir atteint le nombre de parrainages exigé pour constituer une liste de candidatures, des partis comme Talaie El-Houriat ou le mouvement islamiste dirigé par Abdellah Djaballah, le Front de la

RND, FLN, la descente aux enfers Dans la wilaya d'Oran et fait inédit dans son histoire, le FLN n'a pas pu se présenter à l'APW ni à la commune d'Oran qui a toujours été entre les mains du vieux parti, exception faite de l'épisode FIS (1990-1992) et du mandat RND représenté par Tayeb Zitouni (1997-2002). Un échec qui n'est pas pour surprendre les observateurs. À Sidi Bel-Abbès, les deux partis de la défunte alliance présidentielle sous le règne de l'ex-président Bouteflika, le FLN et le RND, sont loin du temps où ils étaient présents dans les 52 communes que compte cette wilaya. Le FLN est, en effet, présent dans 43 communes, tandis que le RND a déposé 44 dossiers de candidatures, alors que le MSP n'a pas dépassé les 7 communes dans cette wilaya de l'ouest du pays. Le FLN accuse ses militants de "trahison" et d'avoir rejoint le RND dans les communes du sud de Sidi Bel-Abbès, son fief. Il en est de même dans la wilaya de Médéa (Centre) où le FLN est absent dans 7 communes sur les 64 que compte cette wilaya, où la moyenne est entre 2 à 5 listes de candidatures déposées par commune, selon l'instance locale de l'Autorité nationale indépendante pour les élections (Anie). Quant au RND, il a éprouvé beaucoup de peine à confectionner une liste de candidatures pour l'Assemblée populaire de wilaya (APW), affirment des sources à l'intérieur du parti, sous le couvert de l'anonymat. À Chlef, des candidats du FLN ont vu leurs

L'ÉDITO

PAR HASSANE OUALI

Divorce!

Le prochain rendez-vous électoral de novembre se déroulera dans un paysage politique inhibé."

Râchés avec les urnes, les Algériens sont conviés à un quatrième scrutin en l'espace de deux ans. Le prochain rendez-vous électoral de novembre pour renouveler les Assemblées communales se déroulera dans un paysage politique inhibé. Et dans lequel, les partis traditionnels enregistrent des reculs historiques. Leur incapacité à couvrir toutes les communes du pays confirme cette tendance au reflux. Il est vrai que la loi électorale qui exige des parrainages citoyens pour chaque liste constitue un handicap majeur, particulièrement dans ce contexte de défiance. Dissuasive, cette mesure a un effet démobilisateur sur ceux qui ambitionnent de briguer un mandat local. Alors qu'il fallait plus de facilitations pour espérer réconcilier les Algériens avec l'acte de vote. Cet état de fait préfigure de ce que seront les élections locales du 27 novembre. L'on se dirige immanquablement vers une nouvelle grève des urnes, d'autant que l'effet Hirak continue de peser sur le comportement électoral. Un remake des dernières élections législatives.

Jusque-là, l'on se refuse de s'interroger sérieusement sur les véritables raisons de ce divorce électoral à répétition. Encore moins sur les réponses les mieux à même de renouer ce lien électoral. Enfermé dans une étroite perception administrative, le jeu électoral se trouve vidé de sa substance et exclut de fait sa notion éminemment politique. Une élection, nationale ou locale, est un acte politique qui a vocation à réguler démocratiquement la vie de la cité. Elle prend pleinement son sens que lorsqu'elle est abordée dans sa globalité. Elle est une compétition qui fait vivre la démocratie et dans laquelle les électeurs sont les seuls arbitres. Elle est cyclique, parce qu'elle remet le mandat en jeu, et surtout, elle doit permettre une alternance des hommes, des femmes et des programmes. In fine, l'élection n'aura de sens que si elle permet de changer substantiellement la vie des gens et celle du pays plus globalement.

Force est de reconnaître que ces fonctions ne sont pas remplies. "À quoi bon voter? C'est toujours les mêmes et ça ne change pas", s'interrogent spontanément les citoyens quand ils sont interpellés sur la question. Une sentence qui se vérifie depuis au moins la reprise du processus électoral en 1997. À l'Assemblée nationale comme dans les assemblées locales, ce sont les mêmes "majorités politiques" qui dominent. Une domination artificielle qui ne traduit aucunement une volonté majoritaire réelle. Les conséquences ont été fâcheuses pour le pays.